الأمم المتحدة

A/68/78–E/2013/66

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
8 May 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والستون
البند ١٨ من القائمة الأولية*
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣
جنيف ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣
البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت**
تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

موجز أعدّه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (نيويورك، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣)

أولا - مقدمة

١ - عُقد الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في نيويورك يوم ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وكان الموضوع العام للاجتماع هو ”الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تمويل التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥“. وتضمن الاجتماع كلمة افتتاحية لنائب الأمين العام للأمم المتحدة، وكلمة رئيسية للمبعوث الخاص والممثل المعني بالأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المالية لمجموعة البنك الدولي، وبيانات أُدلي بها باسم مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، ولجنة التنمية

* A/68/50.
** E/2013/100.

060613 050613 13-32730 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المشتركة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

٢ - وتمحور الاجتماع حول حلقة نقاش رفيعة المستوى، ومناقشتين مواضيعيتين. وركزت حلقة النقاش الرفيعة المستوى على موضوع ''الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية''. وتمحورت المناقشتان المواضيعيتان حول الموضوعين التاليين: ''تمويل التنمية المستدامة، بسبل من بينها الاستفادة من رأس المال الخاص، في سياق متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢''، و ''الشراكة العالمية من أجل التنمية في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥''. وتضمنت كل مناقشة مواضيعية عروضاً أولية قدمها موظفون كبار من البنك الدولي والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، تلتها مناقشة حوارية. وعُرضت على الاجتماع مذكرة من الأمين العام (E/2013/52) قدمت معلومات أساسية واقترحت مسائل يمكن مناقشتها في إطار المواضيع الثلاثة المطروحة.

٣ - وكان من بين المتحدثين في حلقة النقاش الرفيعة المستوى رئيس وزراء، ونائب أول لرئيس وزراء، ونائب رئيس وزراء، ونائب رئيس المفوضية الأوروبية، وخمسة وزراء، وحاكما مصرفين مركزيين. وشارك في الاجتماع عدد كبير من المديرين التنفيذيين والمناوبين لمجلسي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وكان من ضمن المشاركين أيضاً موظفون حكوميون رفيعو المستوى يعملون في مجالات الشؤون المالية والخارجية والتعاون الإنمائي، بالإضافة إلى بعض كبار الموظفين من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى. وشهدت حلقة النقاش الرفيعة المستوى والمناقشتان المواضيعيتان أيضاً مشاركة فعالة من ممثلين للمجتمع المدني وقطاع الأعمال[(١)].

٤ - وسبقت الاجتماع مشاورات جرت ضمن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبين رئيسه وأعضاء آخرين من أعضاء مكتبه وإدارة مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد، والاجتماع التحضيري لأعضاء المكتب مع أعضاء المجلسين التنفيذيين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وجرت، في سياق هذه المشاورات والاجتماعات، مناقشة جدول أعمال الاجتماع الخاص الرفيع المستوى وشكله، والموافقة عليهما.

(١) للاطلاع على قائمة الوفود، انظر الوثيقة E/2013/INF/1.

ثانيا – افتتاح الاجتماع الخاص الرفيع المستوى

٥ – تضمن افتتاح الاجتماع بيانات أدلى بها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السيد نيستور أوسوريو (كولومبيا)، ونائب الأمين العام للأمم المتحدة، السيد يان إلياسون.

٦ – ورحب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمشاركين في الاجتماع، وسلط الضوء على عدد من النقاط الأساسية المدرجة في إطار كلٍ من المواضيع المختارة. وذكر بداية أن الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، لا تزال قاتمة. فقد أدّى تباطؤ الاقتصاد العالمي إلى ارتفاع مستويات البطالة في جميع أنحاء العالم، وتباطؤ وتيرة جهود الحد من الفقر، وتقلص الحيز المالي للاستثمار في مجالات حيوية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف قائلا إن من المخاطر الماثلة احتمال تصاعد التوترات الجيوسياسية، وحدوث كارثة مناخية تؤدي إلى ارتفاع شديد في أسعار الأغذية في العالم. ودعا إلى اتخاذ إجراءات أكثر تضافراً وفعالية في مجال السياسات العامة على الصعيدين الوطني والدولي، للتخفيف من المخاطر العامة الرئيسية المترتبة على اقتصاد عالمي ضعيف، وكفالة انتعاش اقتصادي أقوى ومستدام. وأبرز أيضا الحاجة إلى وضع استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة من شأنها دعم إرساء نمو اقتصادي شامل يتسم بالاستدامة على المستوى البيئي والاقتصادي والاجتماعي. وأضاف أن هذه الاستراتيجية ستتطلب تعبئة الموارد المحلية، والوفاء بجميع الالتزامات بالمساعدة الإنمائية الرسمية، واستخدام آليات تمويل مبتكرة، واتخاذ تدابير للاستفادة من تمويل القطاع الخاص، عن طريق التشارك في تحمل المخاطر، وغيرها من التدابير لمواءمة الحوافز التي يوفرها القطاع الخاص مع الأهداف العامة بشكل أفضل. وشدد على أنه سيكون من الضروري أيضا تعزيز الاستقرار المالي من أجل تيسير الاستثمارات الطويلة الأجل في القطاعات الحيوية في مجال التنمية المستدامة، مثل الهياكل الأساسية. وإضافة لذلك، أكد على الحاجة إلى تجديد الشراكة العالمية من أجل التنمية في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي ينبغي لها أن تتجاوز إطارها الحالي لتراعي المشهد الإنمائي المتغير، وتتيح إحداث تغيير جذري. وشدد كذلك على ضرورة إنشاء نظام للحوكمة الاقتصادية العالمية يخضع لمزيد من المساءلة ويكون أكثر شمولية واتساقاً، وهو ما يستدعي وضع ترتيبات فعالة لإتاحة اتخاذ القرارات جماعياً بمشاركة مختلف أصحاب المصلحة على الصعيد الدولي. ومن شأن هذا النظام أيضا أن يعزز الشراكة العالمية من أجل التنمية، عن طريق كفالة مشاركة جميع الجهات الفاعلة المختصة في صنع السياسات والحوار على الصعيد الدولي. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، يضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور بالغ الأهمية في زيادة الاتساق والتنسيق والتعاون في هذا الصدد، بطرق منها الاجتماع الخاص الرفيع المستوى.

٧ - وأدلى نائب الأمين العام بكلمة في الاجتماع سلط فيها الضوء على الآثار المستمرة للأزمة المالية العالمية التي ما زالت تعوق الانتعاش الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، والتي أسفرت عن أزمة البطالة الجارية، لا سيما في أوساط الشباب، وأدت إلى تفاقم مشاكل عدم المساواة. وأكد أن الدول الأعضاء اتفقت على أن القضاء على الفقر هو التحدي العالمي الأكبر الذي يواجه العالم اليوم، غير أن التباطؤ الاقتصادي العالمي قلص الحيز المتاح للاستثمارات اللازمة في مجالات التعليم والصحة والصرف الصحي، وغيرها من العوامل المحفزة للتنمية. ودعا أيضاً المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الاضطلاع بدور بالغ الأهمية في تعزيز الحوار بين الدول الأعضاء بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك معالجة مسألة تمويل التنمية المستدامة، والتشجيع على تجديد الالتزام بمقتضيات توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. وركز على الأهداف الهامة للجنة الخبراء الحكومية الدولية الجديدة التي أنشأتها الدول الأعضاء لتقترح خيارات بشأن استراتيجية فعالة للتمويل. وشدد كذلك على أهمية العمل الذي يقوم به المجلس في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بوصفه شكلا آخر من أشكال الشراكة وتبادل الخبرات، إضافة لكونه آلية للتمويل. وتابع قائلا إن ذلك سيتيح، إضافة إلى آفاق السنة القادمة، فرصا هامة للغاية لتعزيز العوامل المحفزة والترتيبات الحكومية الدولية في مجال التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى هذه المسائل الملحة، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لدور وشكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي أنشئ في ريو دي جانيرو في عام ٢٠١٢. وشجع المشاركين على الإسهام في تحديد توجه ورؤية للمستقبل طموحَين وعمليَّين في الوقت نفسه، بغية تحقيق تنمية عالمية منصفة ومستدامة بحق.

ثالثا - حلقة النقاش الرفيعة المستوى بشأن الموضوع الأول: ''الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية''

٨ - شهدت الجلسة الصباحية حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن الموضوع الأول: ''الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية''، تلتها مناقشة حوارية. وشملت حلقة النقاش تدخلات من الكومودور جوزايا فوريك باينيماراما، رئيس وزراء فيجي؛ ودجومارت أوتربابيف، نائب رئيس وزراء قيرغيزستان؛ وموريسيو كارديناس سانتاماريا، وزير المالية والائتمانات العامة بكولومبيا؛ وأولي رين، نائب رئيس المفوضية الأوروبية ومفوض الشؤون الاقتصادية والنقدية واليورو بالاتحاد الأوروبي؛ وعبد الرحمن ضرار، وزير دولة بوزارة المالية والاقتصاد الوطني بالسودان؛ ويوتا أوربيلاينن، نائبة رئيس

الوزراء ووزيرة المالية بفنلندا؛ وكلاوس ج. رايدل، رئيس المصرف الوطني النمساوي؛ وياسين أنور، حاكم مصرف باكستان الحكومي؛ وغونيلا كارلسون، وزيرة التعاون الإنمائي بالسويد؛ وسيد شمس الدين حسيني، وزير الشؤون الاقتصادية والمالية بجمهورية إيران الإسلامية؛ ولويس أرسي كاتاكورا، وزير الاقتصاد والمالية العامة بدولة بوليفيا المتعددة القوميات، والسفير مارك إسبات، المبعوث الخاص لرئيس وزراء بليز.

٩ - وشدد الكومودور جوزايا فوريك باينيماراما، رئيس وزراء فيجي، الذي تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، على أهمية إجراء المشاورات الواسعة النطاق التي يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم أصحاب المصلحة من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، مع التسليم بالدور الرائد الذي تضطلع به العملية الحكومية الدولية في صياغة نظام الحوكمة الاقتصادية العالمية. وأشار، على وجه الخصوص، إلى أن النظام المالي والنقدي الدولي بحاجة لإصلاحات جوهرية تعكس دور البلدان النامية في الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين. وأضاف أن هذه الإصلاحات ينبغي أن تهتم بالتنظيم السليم للنظم المالية وأسواق رؤوس الأموال بحيث تحقق النمو والتنمية المستدامة، عن طريق استخدام حقوق السحب الخاصة لصالح البلدان النامية، وتوسيع نطاق حقوق تصويتها في مؤسسات بريتون وودز، وتمكينها من إعادة هيكلة الديون بشروط أيسر، ونقل التكنولوجيا لها. فتجديد الشراكات الدولية في مجال التنمية هو أساس التعاون الدولي القائم على البشر، الذي بدأ العمل به باعتماد توافق آراء مونتيري. وشددت مجموعة الـ ٧٧ والصين، بوجه خاص، على الدور التحفيزي البالغ الأهمية والمتواصل للمساعدة الإنمائية الرسمية في تحقيق التنمية المستدامة، وعلى الحاجة الملحة لاستكمال جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وينبغي للمؤتمر الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في بالي بإندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أن يسعى إلى تحقيق نتائج ملموسة تكون منصفة، وتراعي مراعاة تامة أولويات البلدان النامية، مثل التجارة والمعونة وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تستهدف القطاعات الإنتاجية، وبناء القدرات في مجال العرض، وخاصة في أقل البلدان نمواً.

١٠ - السيد دجومارت أوتربابيف، النائب الأول لرئيس الوزراء، قيرغيزستان: انتقد السياسات التوسعية الأحادية التي تنتهجها البلدان المتقدمة النمو وتضر بالقدرة التنافسية للبلدان النامية، ودعا إلى زيادة تنسيق صنع السياسات الدولية حتى يصبح العالم أكثر عدلا وإنصافا. وأعرب عن انتقاده بشكل خاص لعدم وفاء البلدان المانحة بالتزاماتها، قائلا إنه لم يتحقق من الأهداف الـ ١٣ لبرنامج فعالية المعونة إلا هدف واحد، على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته البلدان النامية. واقترح أن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إمكانية عقد منتدى آخر رفيع المستوى معني بفعالية المعونة. ودعا أيضا إلى مكافحة الآثار

غير المباشرة للسياسات الأحادية التي تنتهجها البلدان المتقدمة النمو عن طريق زيادة دور اقتصادات الأسواق الناشئة، ولا سيما بلدان مجموعة بريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا)، في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وينبغي للبلدان النامية أن تحصل على قوة تصويت أكبر في مؤسستي بريتون وودز. وقال إن المنافسة في تصميم إسداء المشورة في مجال السياسات موضع ترحيب كبير في عالم اليوم الأكثر تعقيدا. وأعرب عن ترحيبه بالاعتماد التاريخي للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه'' (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق)، وقدم للاجتماع إحاطة بشأن إنجازات بلده في هذا المجال.

١١ - السيد موريسيو كارديناس سانتاماريا، وزير المالية والائتمان العام، كولومبيا: عرض تجربة بلده في العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وشدد على أهمية استثمار ما تحقق من نجاح في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وذكر أن كولومبيا حققت الأهداف الإنمائية للألفية، حيث كان نمو الناتج المحلي الإجمالي القوة الدافعة الرئيسية وراء تحقيقها. وأشار إلى أن النجاح في البلدان النامية لا يعتمد على جودة السياسات المحلية السليمة فحسب، وإنما أيضا على وجود بيئة خارجية مؤاتية. وفي هذا الصدد، أعرب عن القلق إزاء السياسات النقدية التوسعية التي تنتهجها بلدان عملات الاحتياطي، التي يمكن أن تولد صعوبات في بلدان أخرى؛ وتؤيد كولومبيا بقوة مفهوم أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الالتزامات بشأن تغير المناخ. وقال إن بلده تقوم حاليا بخفض الدعم على المنتجات النفطية وتخصيص ٢٠ في المائة من الضريبة على البلدان المنتجة للنفط لحماية البيئة. وقال إنه ينبغي لخطة التنمية الجديدة أن تسترشد بأولويات التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف المتمثل في سد الفجوة في نصيب الفرد من الدخل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ذات الأسواق الناشئة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي زيادة تمثيل بلدان الأسواق الناشئة والبلدان المتوسطة الدخل في مؤسستي بريتون وودز. وشدد أيضا على الأهمية الكبيرة لزيادة الإنتاجية في البلدان النامية باعتبارها العامل الرئيسي لتحقيق التقارب في النمو واللحاق بركب التنمية، ودعا إلى زيادة الاهتمام باحتياجات الاستثمار والبنية التحتية ذات الصلة، وكذلك بالمؤشرات القابلة للقياس لرصد التقدم المحرز.

١٢ - السيد أولي رين، نائب رئيس المفوضية الأوروبية ومفوض الشؤون الاقتصادية والنقدية واليورو، الاتحاد الأوروبي: رحب ببروز تقارب في الآراء بشأن أهداف التنمية المستدامة التي ستخلف الأهداف الإنمائية للألفية وأعرب عن دعم الاتحاد الأوروبي القوي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأكد أن الاتحاد الأوروبي، بوصفه الجهة المانحة الأكبر، بتقديمه أكثر من ٥٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية، سيواصل العمل الجاد من

أجل تنفيذ جدول أعمال مجموعة العشرين في شراكة مع البلدان النامية، بما في ذلك إقرار دور أكبر للبلدان النامية في الحوكمة العالمية وزيادة الحصص والتمثيل في صندوق النقد الدولي. وقال إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بتعددية الأطراف الفعالة وأقر بمحورية دور الأمم المتحدة في الحوكمة الاقتصادية العالمية، على النحو المنصوص عليه في معاهدة لشبونة. ودعا إلى زيادة فعالية التعاون بين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين وزيادة توثيقه لصالح البلدان النامية، وإلى تحقيق تقدم ملموس في مفاوضات الدوحة التجارية للمساعدة في تسريع وتيرة الانتعاش الاقتصادي العالمي. وقدم أيضا إحاطة إلى ممثلي الاتحاد الأوروبي بشأن الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي لمعالجة الأزمة في أوروبا، مشددا على أهمية تحسين القدرة التنافسية للبلدان المتضررة للخروج من حالة الركود الراهنة. وشدد في جملة أمور على ضرورة تمتع الماليات العامة بالملاءة باعتبارها عاملا لا غنى عنه لتحقيق النمو المستدام، إلا أنه شدد بنفس القدر على أهمية إحراز التقدم بوتيرة مناسبة ضمن إطار متوسط الأجل وفي سياق إصلاحات هيكلية أخرى. وقال إن عجز الماليات العامة المسجل في المنطقة قد انخفض إلى النصف، من ٦ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٣ في المائة، وذلك بفضل الجهود التي بذلتها البلدان الأعضاء لضبط أوضاع المالية العامة. وأعرب عن رأي مفاده أن ضبط أوضاع المالية العامة المذكور، إلى جانب الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي الأوروبي، أدى إلى استعادة استقرار الأسواق المالية، بينما أدت الإصلاحات الأخيرة إلى زيادة تعزيز الثقة وتحسين الحوكمة في الاتحاد الأوروبي.

١٣ - السيد عبد الرحمن ضرار، وزير دولة بوزارة المالية والاقتصاد الوطني، السودان: وجه الانتباه إلى عملية تمويل التنمية والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠١٢، ولا سيما فيما يتعلق باحتياجات أقل البلدان نموا، باعتبار أنهما يشكلان أساس إطار التعاون في التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وشدد أيضا على ضرورة استخلاص دروس كافية من تجربة الأزمة الاقتصادية العالمية، التي كشفت أوجه القصور التي تشوب الحوكمة العالمية. وأعرب عن قلقه بوجه خاص إزاء ديون البلدان الخارجة من النزاع التي تعوق جهودها الإنمائية، وتكلم عن حاجة بلده الملحة إلى الدعم الدولي، بعد نجاح المصالحة مع دولة جنوب السودان المنشأة حديثا. ودعا أيضا إلى تكثيف جهود المسار السريع من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الفترة المتبقية قبل حلول الموعد النهائي في عام ٢٠١٥، وذكر أن السودان يعارض سياسات الجزاءات الاقتصادية والتقشف.

١٤ - السيدة يوتا أوربيلاينن، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة المالية، فنلندا: أشارت إلى أن التنمية المستدامة تعني ضمنا الإنصاف بين الأجيال. ولاحظت في هذا الصدد أن التصدي لمسألة بطالة الشباب التي بلغت أكثر من ٥٠ في المائة في بعض البلدان في أعقاب الأزمات،

لا تقل أهمية عن التصدي لمسألة التدهور البيئي. وقالت إن أوروبا، في إطار جهودها للحيلولة دون فقدان جيل كامل لمستقبله، تقوم حاليا باستحداث برنامج يضمن العمالة أو التدريب بعد ٤ أشهر من البطالة، وإنه ينبغي الاقتداء بهذه السياسات في مناطق أخرى لمساعدة الـ ٦٠٠ مليون عاطل عن العمل من الشباب على مستوى العالم. وانتقدت أيضا الدعم المقدم إلى الوقود الأحفوري، الذي كثيرا ما يُدافع عنه على أساس أهداف اجتماعية، وذلك لأن الميسورين هم الذين يستفيدون من معظمه، ودعت إلى إلغائه. ودعت أيضا إلى زيادة التعاون الدولي لمكافحة التهرب من دفع الضريبة، الذي لا يزال يحدث على نطاق واسع، ويسترف الموارد مما يحول دون استخدامها لتحقيق التنمية.

١٥ - السيد كلاوس ج. رايدل، رئيس المصرف الوطني النمساوي، وجه الانتباه إلى ما أسماه سوء فهم شائع، وهو أن اليورو هو سبب أزمات الديون السيادية والأزمات المصرفية في أوروبا. وحسب رأيه، فإن اعتماد اليورو أحرز نجاحا منقطع النظير، حيث أتاح لجميع البلدان الأعضاء الاستفادة من انخفاض التضخم ومن تدفقات رأس المال الداخل التي أعطت دفعة للنمو والتنمية. وقال إنه لا خلاف على وضع اليورو كعملة من عملات الاحتياطي وإن حصته في احتياطيات البلدان لا تزال تتزايد. وأضاف أن أجزاء كثيرة في أوروبا، باستثناء ملحوظ هو أوروبا الوسطى والشرقية، تنمو حاليا بوتيرة لا تقل سرعة عن وتيرة النمو في آسيا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد استقرت الاختلالات في ميزان المدفوعات في أوروبا، وأصبح التحدي الراهن استعادة القدرة على المنافسة في البلدان التي تسجل عجزا. وتناول أيضا مشاركة البنوك النمساوية في أوروبا الوسطى والشرقية ووصفها بالمفيدة، على الرغم من وجود بعض المشكلات، التي يتعين على البنوك الحفاظ على احتياطيات لمواجهتها.

١٦ - السيد ياسين أنور، حاكم مصرف باكستان الحكومي، قال إن الاستقرار الاقتصادي العالمي سلعة عامة تقتضي تقاسم المسؤولية للحفاظ عليها. إلا أن البلدان النامية تفتقر إلى المصدات الواقية للصدمات وتتهددها أزمات الميزانيات وانخفاض منسوب الاحتياطي وشدة المديونية ما لم يتدخل المجتمع الدولي باستجابة كافية لمساعدتها. وقال إن باكستان تواجه صعوبات اقتصادية وسياسية إضافية ناجمة عن الحرب على الإرهاب ووجود أكثر من ٤ ملايين لاجئ أفغاني على أراضيها. وقال إنه ينبغي لخطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥ أن تواصل التركيز على القضاء على الفقر والتركيز على دعم الخطط الاقتصادية المحلية وتعبئة الموارد المحلية لتعزيز الاعتماد على الذات في البلدان النامية. وانتقد أيضا توقف الحوار في منظمة التجارة العالمية وتراخي الإصلاحات المؤسسية في النظام الاقتصادي العالمي ودعا إلى معاملة تفضيلية للدول الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نموا. وشدد على الأهمية الخاصة

لتقديم خدمات الطاقة الحديثة للسكان في البلدان الفقيرة. وقال في هذا الصدد إن إطلاق الأمين العام للأمم المتحدة لمبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع موضع ترحيب كبير.

١٧ - السيدة غونيلا كارلسون، وزيرة التعاون الإنمائي، السويد: قالت إن القضاء على الفقر لم يعد مجرد حلم وإن الاجتماع السنوي الذي عقدته مؤسسات بريتون وودز هذا العام جاء انعكاسا لهذا التفاؤل. وقالت إن العمل في المستقبل سيتم من خلال تمكين الشعوب ومن خلال الحكومات الخاضعة للمساءلة، وخصوصا الاعتماد على تعبئة الإيرادات الضريبية المحلية والتحويلات، مع قيام المساعدة الإنمائية الرسمية بدور محفز. وقالت إنه يتعين على النظام المتعدد الأطراف أن يحسن كفاءته لاستنباط حلول فعالة لمواجهة التحديات العالمية التي تخرج عن سيطرة الحكومات الوطنية. وأشارت في هذا الصدد إلى أنه من المهم لمنظومة الأمم المتحدة اعتناق ثقافة للإدارة الحديثة تقوم على تحقيق النتائج وتحسين تعاونها مع مؤسسات بريتون وودز. وأضافت أن التنسيق على الصعيد القطري من خلال التعاون بين المنسقين المقيمين في مجالات مثل بناء القدرات من أجل الحكم الديمقراطي وتحقيق المساواة بين الجنسين وتحسين النظم الإحصائية يتيح أكبر الإمكانات للوصول إلى حلول التنمية المذكورة.

١٨ - السيد سيد شمس الدين حسيني، وزير الشؤون الاقتصادية والمالية، جمهورية إيران الإسلامية: شدد على أن تمويل التنمية يظل التحدي الأبلغ الذي ما برحت تواجهه البلدان النامية قبل الأزمة وبعدها. ومن ثم، فإن التمويل غير المؤدي إلى التضخم للحد من الفقر وانعدام المساواة والتدهور البيئي عامل حاسم لتحقيق التنمية المستدامة. ويشار على وجه الخصوص، إلى أن الموارد العامة تمول ٨٠ في المائة من الاستثمارات في البنية التحتية في البلدان النامية ، ويتوقع أن تبلغ هذه الاحتياجات الاستثمارية ١ ٠٠٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠. وعلى الرغم من التقدم المحرز، يظل الفقر والتدهور البيئي سائدين، وخصوصا في أفريقيا وجنوب آسيا. وبالنظر إلى محدودية الموارد العامة المتاحة، يتعين تقصي نماذج ابتكارية مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأكد أيضا على أن مؤشر التنمية البشرية لإيران ارتفع من ٠,٦٥٤ في عام ٢٠٠٠ إلى ٠,٧٤٢ في عام ٢٠١٢، بينما انخفض معامل جيني من ٠,٣٦٨ إلى ٠,٣٤٣ في المناطق الحضرية ومن ٠,٣٩٨ إلى ٠,٣٦٢ في المناطق الريفية. وانتقد الجزاءات التي تفرضها الحكومات الغربية على إيران لما يترتب عليها من نتائج عكسية بعيدة الأثر على شعبها وشركائها التجاريين. وعلى وجه الخصوص، أعرب عن أسفه لرفض البنك الدولي تقديم قرض إلى إيران على الرغم من توافر بيئة استثمارية جيدة وعدد كبير من المشاريع الاستثمارية المقبولة مصرفيا في البلد. وعلاوة على ذلك، يمثل هذا الرفض انتهاكا لاتفاقية تأسيس البنك الدولي التي تنص على المعاملة المتساوية لجميع

الأعضاء. وقال إن إيران، بوصفها رئيسة حركة بلدان عدم الانحياز، تؤيد تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره إطار التشاور الرئيسي لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي.

١٩ - السيد لويس أرسي كاتاكورا، وزير الاقتصاد والمالية العامة، دولة بوليفيا المتعددة القوميات: رأى أنه لم يتم إيجاد حل فعال ودائم للأزمات المالية والغذائية والمناخية وأزمات الطاقة التي تسببت فيها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والتي يغذي بعضها بعضا. وقال إن الاستجابة الجريئة لمعالجة نتائج هذه الأزمات تتطلب رفض التشدد الرأسمالي وينبغي لها أن تتضمن التنشيط المالي لتحقيق النمو العالمي، وفرض ضريبة على المعاملات المالية وغيرها من قطاعات الربح المرتفع وإعادة هيكلة الديون. وأضاف قائلا إن تمكين أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى، المعتمدة على صادرات السلع الأولية، من النفاذ إلى الأسواق دون رسوم أو حصص، حسب صادرات السلع الأولية، حيوي لأن هذه البلدان معرضة بشكل خاص لأخطار الصدمات الخارجية. وشدد على أن انعدام المساواة يتزايد حتى في الولايات المتحدة الأمريكية، على نحو ما دل عليه انخفاض الأجور الحقيقية. ومن شأن هذه الاتجاهات العامة أن تزيد من التشاؤم العالمي. وشدد المتكلم أيضا على ضرورة التدخلات الحكومية السليمة في الاقتصاد لتحسين المناخ الاستثماري، المنخفض حاليا، والمساعدة على تعزيز ثقة المستثمر.

٢٠ - السفير مارك إسبات، المبعوث الخاص لرئيس الوزراء، بليز: دعا إلى كفالة التمثيل المنصف لجميع الدول في الحوكمة الاقتصادية الدولية. وشدد على ضرورة أن تولي مجموعة العشرين اهتماما للجمعية العامة باعتبارها المنتدى العالمي والجامع والمشروع بحق لعمليات السياسات العالمية. وتناول الصعوبات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، المعرضة بشكل خاص لتقلبات البيئة الاقتصادية والمالية الحالية. وقال إن هذه البلدان، مثل الدول الجزرية الصغيرة، تحتاج إلى الوصول بسهولة أكبر إلى السيولة من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. ودعا في هذا السياق إلى وضع مؤشر يربط تسديد ديون هذه البلدان بصادراتها وإلى تغيير شروط التبادل التجاري. وأضاف أنه ينبغي للمقرضين المجردين من المبادئ أن يتقاسموا عبء الديون التي لا يمكن تحملها.

٢١ - وخلال المناقشة الحوارية، لاحظ بعض الممثلين الدور المتنامي لاقتصادات الأسواق الناشئة باعتبارها مصادر للتدفقات الرأسمالية. وينبغي لهذا التحول في النمط أن ينعكس في الهيكلية الإدارية لمؤسسات بريتون وودز وغيرها من المنتديات المالية الاقتصادية المختصة. وسأل بعض الممثلين عن التدابير المحددة التي تنظر فيها هذه المؤسسات فيما يتعلق بتغير المناخ والطريقة التي ستنسق من خلالها إجراءاتها مع الأمم المتحدة.

٢٢ - وأعرب أحد المتكلمين عن رأي مفاده أنه يرجح أن يتباطأ نشاط الاقتصاد الصيني، مع حدوث تأثير سلبي محدد على البلدان النامية المصدرة للسلع الأولية. وأعرب أيضا عن اعتقاده بأن فعالية التوسع النقدي الياباني ستوازنها اتجاهات ديمغرافية معاكسة وأن الدفع الذي تشهده الولايات المتحدة الناجمة عن الغاز الطفلي سينعدم أثره جزئيا بسبب القيود على المالية العامة. ومن الاعتبارات المهمة للغاية أن سياسات التقشف التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي مبنية على فكرة خاطئة ويمكن أن تفضي إلى أزمة شبيهة بأزمة الأرجنتين. وفي ظل هذه الظروف، ينبغي للمؤسسات المالية الدولية والشركات الكبرى أن تخطط لسيناريوهات الحالة الأسوأ وإدارة الأزمات.

٢٣ - وذكر متكلمون أيضا أن الإصلاحات المنشودة في التنظيم المالي لم تتحقق وأنه يتعين تقليص النظام المالي بفصل الاستثمار عن العمل المصرفي التجاري، لتجنب مؤثر الخطر المعنوي المرتبط بفكرة أن تكون المؤسسة أكبر من أن تخفق. وتتضمن التدابير الإضافية اللازمة استخدام حقوق السحب الخاصة لتمويل تغير المناخ، وإنشاء صناديق لتسوية أوضاع المؤسسات المتعثرة لاستيعاب الخسائر، وإعادة النظر في المقترح المتعلق بآليات إعادة هيكلة الديون السيادية، وعدم تنفيذ معاملات المشتقات إلا من خلال أسواق البورصة، مع تمحيص المنتج من أجل حماية المستهلك.

٢٤ - وسُلط الضوء على أن خدمة الديون أصبحت عبئا كبيرا على اقتصادات البلدان النامية المحرومة من التمويل. وفي هذا السياق، اقترح أحد المتكلمين أن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي برعاية مؤتمر لدائني أقل البلدان نموا. ودعا أيضا إلى اتخاذ المزيد من التدابير لبناء القدرات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لهذه البلدان.

٢٥ - ولاحظ بعض المتكلمين أن توافق آراء مونتيري هو اليوم أهم من أي وقت مضى، نظرا لأن المخاطر التي استوحي منها سائدة اليوم على نطاق أوسع، في حين يفتقر كل من القطاعين الرسمي والخاص إلى الاستعداد لمواجهتها. وفي هذا الصدد، اقترح إنشاء مركز عالمي للحلول من أجل تخفيف حدة المخاطر، يكون مربوطا بشبكة من المراكز الوطنية لإدارة المخاطر، بما يشبه بشكل ما مرفق البنك الدولي الذي يعاني قصورا في استخدامه. وأعرب أحد المتكلمين أيضا عن رأي مفاده أن توافق آراء مونتيري يشدد على إعطاء الأولوية لحشد الموارد المحلية لا المساعدات الإنمائية الرسمية أو الديون الخارجية، لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، وأن سيادة القانون وتوافر مناخ استثماري مؤات للأعمال التجارية وحقوق ملكية آمنة، هي أهم من العوامل الدولية.

٢٦ - وشدد على أن السنتين القادمتين حاسمتان من منظور التحضير لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وكفالة كفاية التمويل من أجل تنفيذ خطة عمل الأمين العام للتنمية المستدامة.

رابعا - الكلمة الرئيسية

٢٧ - تضمنت الجلسة الصباحية كلمة رئيسية ألقاها السيد محمود محيي الدين، المبعوث والممثل الخاص للبنك الدولي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المالية، بمجموعة البنك الدولي، بعنوان ''مقدمة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من منظور البنك الدولي، مع تركيز خاص على تمويل التنمية''. وشدد المتكلم على أن الأهداف الإنمائية للألفية الأصلية حُددت بصورة مستقلة عن أي إطار للتمويل، وأن هذا الإطار جاء لاحقا في شكل توافق آراء مونتيري. ومن ثم، ففي سياق ضبط أوضاع المالية العامة، يجب دمج مناقشة أهداف التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مع اعتبار دعم التمويل. وأكد المتكلم أن تقدير تكاليف الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب عددا مفرطا من الافتراضات وينبغي له ألا يكون هدفا رئيسيا لعملية صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٨ - ويتوقع أن تؤدي السياسات السليمة والمؤسسات ذات المصداقية إلى تعزيز تأثير الموارد المتاحة والاستفادة من الموارد الإضافية المتوفرة من كل من المصادر المحلية والأجنبية. وأوصى بأن تضع البلدان النامية سياسات موجهة قائمة على أدلة وبأن تدعم المؤسسات السليمة، وتولد قدر أكبر من الإيرادات وتكفل الكفاءة في الإنفاق العام، وتعزز التعميق والإدماج الماليين. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم لهذه الإجراءات بتعظيم تأثير المساعدات الإنمائية الرسمية، ودعم شركاء التنمية الجدد، والاستفادة من القطاع الخاص، والاستعانة بمصادر جديدة للتمويل، وإيصال السلع العامة العالمية. وسلط المتحدث الضوء على أنه لا يمكن لأي مقدار من التمويل، سواء كان منحة أو قرضا ميسرا أو غير ميسر، أن يحقق أهداف التنمية ما لم تكن هناك سياسات داعمة والتزام ذو مصداقية بمكافحة الفقر. وأخيرا، شدد على أن الأدوات المالية تتسم بخصائص ومزايا نسبية مختلفة. ويمكن أن يؤدي اختيار المزيج الصحيح من الأدوات لتحقيق هدف معين، في سياق قطري معين، أحد أهم المهام الماثلة في المستقبل لتمكين التنفيذ الكامل لإطار التنمية القادم لما بعد عام ٢٠١٥.

خامسا - بيانات أدلى بها ممثلو الهيئات الحكومية الدولية من أصحاب المصلحة المؤسسيين

٢٩ - اختتمت الجلسة الصباحية ببيانات أدلى بها السيد مختار تيلوبيردي (كازاخستان)، رئيس مجلس التجارة والتنمية بالأونكتاد؛ والسيد خورخي فاميليار كالديرون، نائب رئيس

مجموعة البنك الدولي وأمين شؤون الأعمال بالمجموعة، والأمين التنفيذي بالنيابة للجنة التنمية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ والسيدة باتريشيا ألونسو – جامو، نائبة أمين صندوق النقد الدولي وأمينة اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية بالنيابة، والسيد شيشير بريادارشي، مدير شعبة التنمية بمنظمة التجارة العالمية.

٣٠ – وشدد رئيس مجلس التجارة والتنمية بالأونكتاد على أهمية التجارة باعتبارها قاطرة التنمية وسلط الضوء على ضرورة تحقيق أهداف التنمية التي تقررت في جولة الدوحة الإنمائية من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، على وجه السرعة وبنجاح. وشدد على ضرورة وضع نظام للتجارة الدولية يكون محوره التنمية ويكون شاملا للجميع، على النحو الذي أكدت عليه الوثيقة الختامية للاجتماع الوزاري الثالث عشر للأونكتاد الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠١٢ في الدوحة، قطر. وأشار أيضا إلى أهمية ضمان الاتساق والتجانس في البنيان الاقتصادي الدولي. وقال إن الأزمة سلطت الضوء على ضرورة وجود نظم شفافة لتسوية أزمات الدين في الوقت المناسب للحد من أزمات الدين التي تؤثر على الرفاه الاجتماعي وذلك للحد من الخسائر في مجال الرفاه ومن تداعياتها على البلدان الأخرى. وأكد كذلك على ضرورة بناء قدرات إنتاجية، بسبل تشمل التعليم التكنولوجي والابتكار. وقال إنه من الضروري زيادة تناغم الجهود لتعبئة الاستثمار في الابتكار المنتج في جميع مناطق العالم النامي.

٣١ – وقدم نائب رئيس مجموعة البنك الدولي وأمين شؤون الأعمال بالمجموعة تقريرا عن نتيجة اجتماع لجنة التنمية. وقال إن لجنة التنمية أقرت إطارا لتوجيه عمليتي تخطيط وتنفيذ أنشطة مجموعة البنك الدولي. وثمة مبادئ خمسة توجه استراتيجية البنك الدولي في المستقبل، وهي: خدمة الفقراء والفئات الضعيفة أينما كانوا بطريقة مستدامة؛ والإقرار بتنوع العملاء؛ والعمل ككيان واحد هو مجموعة البنك الدولي؛ والتركيز على حلول التنمية؛ وممارسة الانتقائية الدينامية. وعلاوة على ذلك سلطت لجنة التنمية الضوء على الفرص التاريخية لإنهاء الفقر المدقع في غضون جيل وأقرت الهدف العالمي المتعلق بخفض معدل الفقر المدقع – النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار يوميا – إلى ٣ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. ويتطلب بلوغ هذا الهدف تحقيق نمو قوي في جميع بلدان العالم النامي، وكذلك ترجمة النمو إلى خفض للفقر إلى حد لم يشهده من قبل عدد كبير من البلدان المنخفضة الدخل. وهو يتطلب أيضا التغلب على التحديات المؤسسية والتحديات في مجال الحوكمة، والاستثمار في البنية التحتية وفي الإنتاجية الزراعية. وعلاوة على ذلك، أقرت اللجنة أيضا هدف تعزيز الرخاء المشترك، وهو ما سيعني بالضرورة تعزيز نمو الدخل لدى شريحة الـ ٤٠ في المائة الدنيا من السكان في كل بلد. وأكد المتكلم أنه حتى يتسنى تحقيق النمو الاقتصادي

المستمر، يتعين تقليص التفاوت. وشدد أيضا في هذا السياق على أهمية العلاقة بين البنك الدولي والأمم المتحدة.

٣٢ - وقدمت نائبة أمين صندوق النقد الدولي وأمينة اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية بالنيابة تقريرا عن نتيجة اجتماع اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية. وقالت إن المناقشات تركزت على آخر التطورات الاقتصادية العالمية، والمخاطر الأساسية التي يواجهها الاقتصاد العالمي، وإجراءات السياسة اللازمة لتخفيف حدتها، وكذلك دور الصندوق في دعم أعضائه في التصدي لهذه التحديات. وحسب التقييم الكلي للاقتصاد العالمي، هناك انتعاش ناشئ بصورة غير متساوية إلا أن النمو وخلق الوظائف لا يزالان ضعيفين. وقالت إنه لا يتوقع أن يزيد النمو في عام ٢٠١٣ على ما كان عليه في عام ٢٠١٢. وفيما يتعلق بالمرحلة القادمة، دعت اللجنة إلى اتخاذ إجراء جماعي لاستعادة قدرة الاقتصاد العالمي على الصمود بالتصدي بصورة حاسمة للتحديات الهيكلية المتوسطة الأجل، بما في ذلك ضرورة إصلاح القطاع المالي، وضرورة تصحيح أوضاع المالية العامة بصورة دائمة وتنفيذ إصلاح مؤسسي للتعامل مع المسار المستقبلي للدين العام والخاص؛ وضرورة تحفيز خلق الوظائف وتحقيق النمو الشامل للجميع؛ ومعالجة المخاوف بشأن تقييمات العملة والتخفيض التنافسي في قيمة العملات بالنظر إلى السياسة النقدية التيسيرية بشكل استثنائي التي تعتمدها الاقتصادات المتقدمة الكبرى.

٣٣ - وقدم مدير شعبة التنمية بمنظمة التجارة العالمية تقريرا عن الحالة الراهنة لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وآفاق المؤتمر الوزاري القادم الذي سيعقد في بالي، إندونيسيا. ورغم عدم الاقتراب من اتفاق بشأن جولة الدوحة ، لا سيما في ضوء تناقص النمو في التجارة الدولية، فقد أحرز تقدم من حيث نطاق الاتفاق وعمقه، حيث كان أوسع نطاقا وأعمق تأثيرا مما تحقق في الجولات السابقة. وفيما يتعلق ببالي، فمن المتوقع التوصل إلى اتفاق بشأن عدة مسائل، بما في ذلك تيسير التجارة، والزراعة، وقضايا محددة لأقل البلدان نموا. وبالنظر إلى الإسهام المهم الذي قدمه النمو الاقتصادي الذي تقوده التجارة لزيادة توليد الإيرادات المحلية، فإنه من الضروري أن تتضمن أي خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ النمو الاقتصادي باعتباره دعامة أساسية لوسائل تنفيذها.

سادساً – مناقشة مواضيعية للمجلس بكامل هيئته بشأن الموضوع الثاني: ”تمويل التنمية المستدامة، بسبل من بينها الاستفادة من رأس المال الخاص، في سياق متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢“

٣٤ – شملت المناقشة المواضيعية الأولى عروضا قدمها كل من السيدة شمشاد أختار، الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة؛ والسيد جيمس زان، مدير شعبة الاستثمار والمشاريع، بالأونكتاد؛ والسيد كريس لين، رئيس شعبة البلدان المنخفضة الدخل ، بإدارة الاستراتيجيات والسياسات والاستعراض، في صندوق النقد الدولي، أعقبتها مناقشة حوارية.

٣٥ – وأكدت السيدة أختار على أن استراتيجية التمويل لأغراض التنمية أولوية ملحة نظراً لأن المجتمع الدولي أحرز تقدما نحو وضع خطة للتنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وأقرت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بضرورة تعبئة الموارد بصورة كبيرة من أجل تعزيز التنمية المستدامة. وتعكف الحكومات الآن على إنشاء لجنة حكومية دولية للتركيز على استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة. ويلزم هذه الاستراتيجية أن تحول تركيزها على تعبئة الموارد المحلية من الصعيد الخارجي إلى الصعيد الوطني، وأن تركز بشكل أكبر على توجيه التدفقات الخاصة لأغراض التنمية. ويتمثل أحد الشروط الأساسية لتحقيق ذلك في كفالة استقرار النظام المالي في ظل بيئة مؤاتية للسياسة العامة لتخصيص الموارد بفعالية وكفاءة. وتتسع ثغرات التمويل بوجه خاص في المناطق التي لم ينجذب إليها القطاع الخاص بناء على تقييم المخاطر مقابل العائدات، وهي شملت أربع فئات: (أ) الاستثمارات الطويلة الأجل، مثل الهياكل الأساسية؛ (ب) الاستثمارات التي تنطوي على مخاطر أعلى، بما في ذلك الاستثمارات الرامية إلى تخفيض انبعاثات الكربون، والابتكارات، وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكذلك الأشكال الأخرى للتمويل الشامل؛ (ج) تمويل التعاون الدولي، بما في ذلك تعهد المشاعات العالمية؛ و (د) زيادة تمويل التنمية البشرية. وعلى الرغم من تزايد الحاجة إلى التمويل الطويل الأجل، لا سيما الهياكل الأساسية، ظل الإطار الزمني الطويل الأجل اللازم لتنفيذ العديد من أنواع الاستثمارات خارج بارامترات الاستثمار للكثير من المستثمرين، حتى أولئك المُصنفين من فئة المستثمرين على الأجل الطويل.

٣٦ – وأشار التقرير التشخيصي للتمويل الطويل الأجل لمجموعة العشرين، وهو جهد تعاوني بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التسويات الدولية ومنظمة التعاون

والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة ووكالات أخرى، إلى أن توافر التمويل الطويل الأجل قد انخفض منذ الأزمة المالية. ومع أن مسألة الاستثمار الطويل الأجل نشأت مع الاستثمار التقليدي في الهياكل الأساسية، فقد كانت ذات صلة على وجه الخصوص بمشاريع الهياكل الأساسية الرامية إلى تخفيض انبعاثات الكربون. وأبرز المتكلم أن أموال القطاعين العام والخاص، وكذلك سياسات القطاع العام والتعاون الدولي، لازمة لتمويل هذه الاحتياجات الكبيرة والمتنامية. ويتمثل أحد التحديات الأساسية في ضمان أوجه التكامل بين مختلف مصادر التمويل، حيث أن لكل نوع من أنواع التمويل أهدافا استثمارية فريدة، ومسؤوليات ائتمانية وحوافز مرتبطة بها. وقد أصبح يُنظر إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص بصورة متزايدة بوصفها آلية للاستفادة من الموارد الرسمية بتمويل من القطاع الخاص عن طريق تقاسم المخاطر. وعلاوة على ذلك، سيكون التمويل المحلي عاملا رئيسيا أيضا. ومن المهم تعزيز النظم المالية المحلية وتشجيع زيادة التخصيص الفعال للموارد. ولكن يلزم رصد أسواق رؤوس الأموال والأسواق المالية المحلية وتنظيمها للتقليل إلى أدنى حد ممكن من الأخطار التي تحيق بالاقتصاد الحقيقي، بما فيها الأخطار المرتبطة بتدفقات رأس المال المتقلبة القصيرة الأجل عبر الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، تبين أن الإدماج المالي للفقراء والفئات السكانية الضعيفة وإمكانية حصولهم على الخدمات المالية مسألة مفيدة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلاوة على ذلك، سيظل التمويل الرسمي حيويا، رغم عدم كفايته، سواء قُدم بصورة مباشرة أو للاستفادة من موارد القطاع الخاص. وينبغي للبلدان المانحة الوفاء بأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية والمشاركة بنشاط مع الأمم المتحدة في وضع استراتيجيات لتمويل التنمية المستدامة. ويمكن أيضا للمصارف الإنمائية الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف أن تضطلع بدور محفز في تعبئة تمويل الاستثمار الطويل الأجل، وأن تكون كذلك بمثابة سياسات معاكسة للدورات الاقتصادية مما يمكن أن يساعد على الحد من التقلبات المرتبطة بالأسواق المالية.

٣٧ - وقدم السيد زان عرضا عن ”تعزيز الاستثمار الخاص لأغراض التنمية المستدامة: التحديات والإجراءات في مجال السياسات“. وأكد المتكلم على أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعمل، في الوقت الراهن، بمثابة قاطرة للاقتصاد العالمي. وفي الواقع، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١٨ في المائة في عام ٢٠١٢ وسيستغرق انتعاشه وقتا أطول مما يتوقع. ومع ذلك، فقد تفوقت البلدان النامية على البلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالى ١٣٠ بليون دولار في عام ٢٠١٢. وسلط المتكلم مزيدا من الضوء على اضطلاع الشركات عبر الوطنية بدور هام في الاقتصاد العالمي، بل أنها حققت احتياطيات غير مسبوقة من المبالغ النقدية. ولذلك فقد تمثل التحدي في تعبئة الاستثمار

المباشر الأجنبي من أجل تحقيق نمو يتسم بالشمولية والمسؤولية ومراعاة البيئة. وفي هذا السياق، لم يعمل نظام الاستثمار العالمي الراهن بفعالية. وكانت هناك حاجة إلى مزيد من الاتساق والترابط. وينبغي بوجه خاص تشجيع نقل التكنولوجيات بصورة أكبر.

٣٨ - وبيّن المتكلم، مستشرفاً المستقبل، تحديات أربعة في مجال السياسات، هي التالية: (أ) تعميم منظور التنمية المستدامة في نظام سياسات الاستثمار؛ (ب) تشجيع الاستثمار في النمو الشامل للجميع؛ (ج) تعزيز الاستثمار المتسم بالمسؤولية؛ و (د) توجيه الاستثمار نحو النمو الأخضر وتنمية الهياكل الأساسية. وينبغي لتعميم التنمية المستدامة في نظم الاستثمارات الوطنية والدولية أن يتبع ''إطارا للسياسة العامة للاستثمار من أجل التنمية المستدامة''، على النحو الذي حدده الأونكتاد، يمكن أن يرتكز على المبادئ والتوجيهات الأساسية لسياسات الاستثمار الوطنية؛ والخيارات المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية ومراكز واستعراضات سياسات الاستثمار. والهدف من مبادرة الاستثمار المراعي مصلحة الفقراء المشتركة بين الأونكتاد والغرفة الدولية للتجارة هو تشجيع الاستثمار فيما يخص الفقراء ومن أجل مصلحتهم وبمشاركتهم. وشجعت المبادرة على الاستثمارات السليمة والمستدامة في مجال التخفيف من حدة الفقر وإنتاج السلع والخدمات التي يسهل الحصول عليها بأسعار معقولة وتعزيز الصلات التجارية فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمشاريع الصغيرة جدا. كما أشار المتكلم إلى إطار سياسات الأعمال الحرة. وقد حدد الإطار أهداف وخيارات السياسات في شكل الإجراءات الموصى بها والقوائم المرجعية المقترحة ودراسات الحالات الإفرادية والممارسات الجيدة، ووفر قائمة تفاعلية على الإنترنت للممارسات الجيدة، ودليل المستخدم، وأساليب رصد السياسات وتقييمها، وقدم مجموعة من المؤشرات لقياس التقدم المحرز. كما أشار المحاور بمزيد من التفصيل إلى العمل الذي يؤديه الأونكتاد في مجال تعزيز الاستثمار المتسم بالمسؤولية من أجل التنمية المستدامة. وأشار إلى إمكانية وجود أدوات جديدة لتوجيه الاستثمارات نحو النمو الأخضر وتنمية الهياكل الأساسية، مما قد يشمل إشراك صناديق الثروة السيادية، ويؤثر في الاستثمارات أو يتضمن هدفا من أهداف التنمية المستدامة لأغراض الاستثمار.

٣٩ - وعرض السيد لين العمل الذي اضطلع به صندوق النقد الدولي بشأن ''تقديم المساعدة المالية والدعم في مجال السياسات إلى البلدان المنخفضة الدخل''. وأكد في عرضه على أهمية التمويل الذاتي، وتحسين المرافق وجعل المشورة المتعلقة بالسياسة العامة أكثر دقة. والغرض من التمويل الميسر المقدم من صندوق النقد الدولي معالجة مشاكل ميزان المدفوعات الناجمة عن الصدمات الخارجية، مثل أسعار السلع الأساسية وتدفقات رأس المال والصدمات وأوجه الضعف المحلية، التي تشمل اختلالات الاقتصاد الكلي والكوارث الطبيعية والدول التي

تعيش حالات هشة والدول الصغيرة والصغيرة جدا. وأبرز المتكلم أن المتوسط السنوي لالتزامات الإقراض من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر ارتفع من ٠,٩ بليون من حقوق السحب الخاصة للفترة ١٩٨٨-٢٠٠٠ إلى ١,٦ بليون من حقوق السحب الخاصة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢. وقد أدى تخفيف الديون إلى انخفاض عبء الديون، وهذا بدوره أفسح المجال أمام ارتفاع الإنفاق على الحد من الفقر. وانخفض مجموع الديون الخارجية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ومن المتوقع أن يظل مستقرا نسبيا خلال السنوات القليلة القادمة، في حين انخفضت خدمة الدين، وارتفعت النفقات على الحد من الفقر (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) بشكل مطرد، باستثناء فترة كساد قصيرة خلال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. واستنادا إلى البحوث التي أجراها صندوق النقد الدولي، توقع المتكلم أن تشهد الفترة ٢٠١٣-٢٠٣٥ سيناريو انخفاض الطلب على التمويل التيسيري لصندوق النقد الدولي بما يعادل ١,١ بلايين من حقوق السحب الخاصة أو زيادة طفيفة للطلب الحالي من ١,٦ بليون إلى ١,٧ بليون في ظل سيناريو ارتفاع الطلب.

٤٠ - وأكد المتكلم على أن هناك حاجة مستمرة إلى تمويل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر من أجل تلبية احتياجات ميزان المدفوعات للبلدان. ويتطلب تمويل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر قاعدةً تمزج بين الموارد توفر فيها الجهات المساهمة موارد للقروض، وصندوقا استئمانيا للتمويل الذاتي مع موارد للدعم. وسوف يستند إنشاء الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر القائم على الاكتفاء الذاتي إلى ''استراتيجية ثلاثية الركائز''. وستوفر الركيزة الأولى الأساس لحافظة قروض قيمتها ١,٢٥ بلايين من حقوق السحب الخاصة (في المتوسط) في السنة؛ وتوفر الركيزة الثانية تدابير استثنائية كانت متاحة عقب سنوات من الاحتياج الاستثنائي؛ وتتبع الركيزة الثالثة مبدأ الاكتفاء الذاتي الذي يشمل إجراء تعديلات في مرافق البلدان المنخفضة الدخل في المستقبل. وذكر المتكلم، مستشرفا المستقبل، أنه كان يتوقع أن تكون القدرة الأساسية للصندوق الاستئماني على الإقراض قيمتها ١,٢٥ بلايين من حقوق السحب الخاصة مع تحقيق أرباح كبيرة مفاجئة؛ بيد أنها لن تبلغ سوى ٠,٩ بليون من حقوق السحب الخاصة بدون تلك الأرباح. وركز المتكلم على التدابير التي يمكن أن تساعد على تحسين التسهيلات المقدمة من صندوق النقد الدولي. وشدد على أن التسهيلات الجديدة تعمل عموما بشكل جيد، وبالتالي فلا يلزم سوى إدخال تحسينات عليها. وشملت تلك التحسينات تقديم إعانات مالية إلى البلدان المنخفضة الدخل الأكثر فقرا وضعفا، وزيادة مرونة الإقراض. وأخيرا، كان من الحيوي تحسين الدعم المقدم في مجال السياسات. وتمثلت الأولوية الاستراتيجية في تحقيق نسبة أعلى من النمو المستدام.

وسيستدعي ذلك رفع مستوى الاستثمار، وإدارةَ الموارد الطبيعية، وتحقيق نمو واسع النطاق وشامل للجميع واعترافا باحتياجات البلدان الصغيرة والهشة.

٤١ - وخلال المناقشة الحوارية، شدد المشاركون على ضرورة الأخذ بنهج متكامل إزاء توفير التمويل لأغراض التنمية المستدامة. وجرى التشديد على ضرورة بناء تمويل التنمية المستدامة على توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية باعتبارهما مرجعيتين رئيسيتين للتعاون الإنمائي. وسيوفر عمل اللجنة الحكومية الدولية بشأن تمويل استراتيجية للتنمية المستدامة إسهاما هاما في وضع آلية متجانسة.

٤٢ - وفي هذا السياق، جرى التشديد على ضرورة الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتمويل التنمية، ولا سيما منها تلك المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وتعاني أقل البلدان نموا، على وجه الخصوص، من الانخفاضات الأخيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية. ويتعين أن تُستقى موارد القطاع العام من طائفة من المصادر الدولية والإقليمية والوطنية. ومع ذلك، من الواضح أن مصادر التمويل الرسمية لن تكون كافية بالنظر إلى حجم احتياجات التمويل من أجل التنمية المستدامة.

٤٣ - وأكد العديد من المتكلمين على أنه من المحتمل أن يتوفر الجزء الأكبر من الأموال من القطاع الخاص. وفي هذا السياق، جرى التأكيد على أن التحدي يكمن في إعادة توجيه الأصول العالمية نحو تحقيق التنمية المستدامة. ولم يخصص القطاع الخاص الموارد بفعالية من أجل الاستثمار الطويل الأجل في مجال التنمية المستدامة وذلك بسبب عدد من الحواجز المؤسسية والمالية والتنظيمية والتقنية.

٤٤ - وجرى بعض النقاش بشأن ما إذا كان ينبغي للمناقشات بشأن تمويل التنمية المستدامة أن تشمل المشاعات العالمية. ورأى بعض الوفود أن ذلك يمثل مسألة سيادية وينبغي لها ألا تصرف الانتباه عن الالتزامات المتعلقة بتمويل التنمية، بينما أكد آخرون على الحاجة إلى التصدي لتغير المناخ عن طريق التعاون الدولي.

٤٥ - وأعرب العديد من المتكلمين، في كل من هذه الدورة والدورات السابقة، عن دعمهم لإجراء مزيد من المناقشة بشأن آلية دولية لإعادة هيكلة الديون.

٤٦ - وجرى التشديد أيضا على أنه يلزم تنفيذ استراتيجيات تمويل لإتاحة المجال لوضع استراتيجيات إنمائية مملوكة وطنيا تفضي إلى وضع سياسات متسمة بالمساءلة والشفافية.

٤٧ - وهناك توافق في الآراء على ضرورة تعزيز أوجه التكامل بين مختلف مصادر التمويل، لأن كل نوع من التمويل لديه أهدافا فريدة للاستثمار، ومسؤوليات ائتمانية وحوافز مرتبطة

بها. ويجب أن تُفهم هذه الاختلافات بشكل أفضل من أجل وضع سياسات قادرة على الاستفادة بصورة فعالة من التمويل الخاص ومواءمة حوافز القطاع الخاص مع الأهداف العامة.

سابعا – مناقشة مواضيعية للمجلس بكامل هيئته بشأن الموضوع الثالث: ”الشراكة العالمية من أجل التنمية في سياق خطة أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥“

٤٨ – تضمنت المناقشة المواضيعية الثانية عروضا قدمها السيد جوس فربيك، كبير الاقتصاديين في البنك الدولي؛ والسيد ريتشارد كوزول – رايت، الموظف المسؤول في شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية بالأونكتاد؛ والسيد شيشير بريادارشي، مدير شعبة التنمية في منظمة التجارة العالمية، أعقبتها مناقشة لتبادل الآراء.

٤٩ – وقدم السيد فربيك عرضا لتقرير الرصد العالمي لعام ٢٠١٣: الديناميات الريفية – الحضرية والأهداف الإنمائية للألفية (مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٣) Global Monitoring Report 2013: Rural-Urban Dynamics and the Millennium Development Goals (The World Bank Group, 2013). وأوضح أن البلدان ذات المستويات الأعلى من التحضر كانت أكثر نجاحا في خفض الفقر. ففي البرازيل على سبيل المثال، بلغت نسبة سكان الحضر ٨٤ في المائة من السكان في حين بلغت نسبة سكان الريف ١٥ في المائة، وبلغ معدل الفقر ٦ في المائة في عام ٢٠٠٩. أما في أوغندا خلال العام نفسه، كان العكس صحيحا؛ فقد بلغت نسبة سكان الريف ٨٤ في المائة وبلغت نسبة سكان الحضر ١٥ في المائة، في حين بلغ معدل الفقر أكثر من ٣٨ في المائة. وعلى وجه العموم، وفقا للمتكلم، فإن معدلات الفقر المدقع في المراكز الحضرية هي أقل منها في المناطق الريفية. وفي عام ٢٠١٠، كان ٧٦ في المائة من فقراء العالم يعيشون في مناطق ريفية، ووفقا لأرقام عام ٢٠٠٨، فإن ١١,٦ في المائة من مجموع سكان الحضر هم من الفقراء في مقابل ٢٩,٤ في المائة من مجموع سكان الريف. وأشار السيد فربيك أيضا إلى وجود تفاوتات كبيرة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية الأخرى. فعلى سبيل المثال، في ما يتعلق بالصرف الصحي، كانت لدى ٨٠ في المائة من سكان المناطق الحضرية في مقابل ٥٠ في المائة من سكان المناطق الريفية، في عام ٢٠١٠، إمكانية استخدام المراحيض.

٥٠ – وعلى وجه العموم، فوفقا للمحاور، تنتشر أنواع متفاوتة من الفقر، بين المناطق الريفية والحضرية، مرورا بالعديد من أنواع المستوطنات من البلدات الصغيرة إلى الكبيرة. وهذا التمثيل هو أكثر واقعية من التبسيط بتقسيم المناطق إلى مجرد مناطق ريفية وحضرية.

وعلى وجه العموم، وفقا للمتكلم، فإنه كلما قل حجم البلدة ارتفع معدل انتشار الفقر وانخفضت جودة إمكانية الحصول على الخدمات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن أن تساعد عملية التحضر في انتشال السكان من الفقر ودفع عجلة التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن الأمر يستلزم إدارتها بشكل جيد لأنها يمكن أيضا أن تؤدي إلى ظهور مشاكل من قبيل التنامي السريع للأحياء الفقيرة. ودعا السيد فربيك إلى اتباع استراتيجية متكاملة للتعامل على نحو أفضل مع الصلة الوثيقة بين التخطيط والربط والتمويل المقترنة بالتوسع الحضري. وأشار أيضا إلى دينامية ريفية – حضرية يمكن من خلالها الجمع بين التوسع الحضري المدار جيدا والتنمية الريفية بحيث يساعد ذلك على الحد من الفقر وتعجيل التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية.

٥١ - وذكر السيد كوزول - رايت، أنه في حين قامت الأهداف الإنمائية للألفية بعمل ممتاز في إعادة تنشيط الجهات المانحة وتدعيم تدفقات المعونة، فإن النجاح في تحقيق الأهداف لن يمكن بلوغه بتدفقات المعونة فحسب. وأشار إلى أن النمو يجب أن يكون عنصرا محوريا في أي خطة إنمائية مجدية. ومع ذلك، فمن المهم كفالة أن يكون النمو مستداما وشاملا للجميع. وأشار، مستشرفا المستقبل، إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية، رغم وضعها وتطورها في بيئة تتسم بعولمة يقودها القطاع المالي، فإن إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ صُممت في بيئة عالمية مختلفة اختلافا كبيرا، وينبغي لها التخلص من سياسات ''العمل كالمعتاد'' التي أدت إلى مسار للنمو متزايد الهشاشة خلال العقد الماضي. وأشار أيضا إلى أن الإطار القائم للأهداف الإنمائية للألفية لا يتيح فهم المخاطر والأخطار المنهجية التي يمكن أن تعوق آفاق التنمية أو تلحق ضررا بها أو تحولها عن مسارها خلال السنوات المقبلة. وشدد المتكلم على الحاجة إلى إمعان النظر في بعض المفاهيم الأساسية التي تشكل إطارا لتفكيرنا في التحديات المقبلة. وأعرب عن قلقه من أن التنمية الصناعية لم تدرج في المناقشات بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وبالمثل، فقد ذكر أن الاستدامة يجب أن يكون لها بعد اقتصادي وأن مسائل التوزيع هي مسائل رئيسية أيضا للحفاظ على الدورات الاقتصادية الحميدة. وهناك أيضا حاجة إلى التباحث بجدية بشأن سياسات العمالة، والسياسات الصناعية، والسياسات المالية، باعتبارها جزءا من إطار متكامل.

٥٢ - وذكر السيد كوزول - رايت أيضا أن المجتمع الدولي بحاجة إلى مناقشة الهدف ٨ وكيفية تحسين إدماجه ضمن خطة تنمية تتسم بالشمول والاستدامة. ووفقا للمتكلم، فإن إعادة التفكير بشكل أساسي في الشراكات العالمية من أجل التنمية له ما يبرره. وأشار إلى الحاجة إلى التوصل لاتفاق عالمي جديد تستفيد منه البلدان المتقدمة النمو وكذلك البلدان النامية. والأمر الرئيسي هو ترويض النظام المالي بهدف تسخيره للاقتصاد الحقيقي، لا أن

يكون مسيطرا عليه، والعودة إلى العمل على توفير الأمن للمدخرات وتعبئة الموارد من أجل استثمارات منتجة. ومن شأن التعاون الإقليمي أن يضطلع أيضا بدور أكبر بكثير ضمن بنيان دولي أكثر توازنا. وأكد المحاور أيضا على أنه قد نشأت شراكات جديدة حول فكرة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومع ذلك، فسوف تواجه هذه الشراكات تحديات خلال العقد المقبل مع مواجهة البلدان النامية للتحديات الإنمائية الخاصة بها، فضلا عن الحاجة إلى تعبئة كميات ضخمة من الموارد من أجل الهياكل الأساسية. وفي هذا السياق، أشار السيد كوزول - رايت إلى أن مصرف مجموعة بريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) الذي أُعلن عنه مؤخرا يشكل خطوة كبيرة إلى الأمام في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولكن ينبغي ألا يعتبر بديلا من وجود آليات متعددة الأطراف أكثر فعالية.

٥٣ - وأشار السيد بريادارشي إلى أن النمو الاقتصادي عامل رئيسي في التنمية البشرية وأن ممارسة التجارة في إطار تنويع سلة المنتجات أمر محوري للحفاظ على النمو والعمالة على الأجل الطويل. وشدد على أهمية النمو الاقتصادي في الخطة لما بعد عام ٢٠١٥، سواء من الناحية الموضوعية، بالنظر إلى الترابط بين النمو الاقتصادي والأهداف الاجتماعية، أو من الناحية السياسية، بالنظر إلى التطلعات لتحقيق نمو في الدخل. وأشار إلى البحوث التي أجرتها لجنة مايكل سبنس المعنية بالنمو والتنمية، والتي بينت أن جميع حالات التنمية البشرية السريعة والواسعة النطاق تقريبا تتسم، منذ عام ١٩٥٠، بارتفاع متوسط معدل النمو الاقتصادي. وتوصلت لجنة سبنس أيضا إلى أن جميع البلدان التي حدث بها تحول نتيجة النمو المستمر المرتفع كانت قد استعانت بالاقتصاد العالمي المفتوح لدفع عجلة التنمية لديها. وعلاوة على ذلك، ذكر السيد بريادارشي أن آخر تقرير للتنمية البشرية (٢٠١٢) أظهر أيضا وجود ارتباط إيجابي بين النظام التجاري العالمي المفتوح وتحقيق مستوى أعلى من التنمية البشرية.

٥٤ - ووفقا للسيد بريادارشي، فإن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تشمل النمو الاقتصادي باعتباره أحد الأركان الأساسية في استراتيجيتها، وأن تكفل في الوقت نفسه أن يكون النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مطردين ومستدامين. ومن الضروري أن تعكس خطة التنمية أن جميع حالات التنمية البشرية الواسعة النطاق تقريبا قد اتسمت أيضا بارتفاع متوسط معدل النمو الاقتصادي، وأن الاقتصاد العالمي المفتوح، المستند إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف، اضطلع بدور متعدد الأوجه باعتباره محركا للنمو في جميع هذه الحالات. ومن ثم يجب أن يساعد الإطار الإنمائي الجديد البلدان الأخرى في تكرار هذه التجربة الناجحة، ويجب أن يحتل كل من النمو والتجارة والتنويع والقيمة المضافة مكانا بارزا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن حيث التدابير العملية، أكد السيد بريادارشي على ضرورة تعزيز بيئتي العرض والطلب من أجل تمكين البلدان من النمو بشكل أسرع من خلال

الاستفادة من الاقتصاد العالمي. وذكر أن المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في بالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ سيشكل فرصة لإبرام اتفاقات بشأن المسائل المتصلة بالتجارة من شأنها تيسير التجارة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستعراض العالمي الرابع المعني بالمعونة لصالح التجارة من شأنه أن يوفر فرصة لاستعراض التقدم المحرز بشأن مبادرة المعونة لصالح التجارة وإعطاء المبادرة ولاية وقوة جديدتين. وعلى وجه العموم، شدد المتكلم على أهمية التركيز بقوة على الجوانب الاقتصادية للتنمية في جوانب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وخطة التخفيف من حدة الفقر.

٥٥ - وفي المناقشة التي تلت، ذكر أحد المشاركين أن النمو في حد ذاته لا يكفي في جميع الحالات لتحسين رفاه الفقراء. فقد برهن النمو في العديد من البلدان على كونه غير مستدام، وأنه ينبغي أن يكون مقترنا بسياسات اجتماعية شاملة للجميع، وبتحسين فرص الحصول على التمويل والتدابير الأخرى الرامية إلى الحد من عدم المساواة. ففي البرازيل، على سبيل المثال، تمثل مسائل تقاسم ثمار الازدهار والإدماج الاجتماعي - الاقتصادي أمورا على نفس القدر من الأهمية في إطار التصدي للفقر. وفي هذا السياق، أشير إلى أن التدابير الرامية إلى زيادة تولي الشعب زمام الأمور في عملية التنمية من شأنها أن تؤدي أيضا إلى التوعية بالاستدامة البيئية.

٥٦ - وأكدت بعض الوفود على أهمية كفالة المشاركة النشطة من جميع الجهات المعنية المختصة، بما فيها الجهات المعنية غير الحكومية من قبيل المجتمع المدني والقطاع الخاص، في إطار الشراكة العالمية من أجل التنمية.

٥٧ - وشدد المشاركون على الحاجة إلى توسيع وتعزيز صوت ومشاركة البلدان النامية في الأطر المتعددة الأطراف ووضع المعايير، التي تعتبر من الأولويات في جدول أعمال السياسات العالمية. وذُكرت أيضا الحاجة إلى تعزيز صوت ومشاركة البلدان الأفريقية في مؤسسات بريتون وودز.

٥٨ - وجرى التأكيد على الدور الهام للمعونة في تيسير الاستفادة من أشكال أخرى من التمويل. فعلى وجه الخصوص، أشير إلى تحسين كمية ونوعية المساعدة الإنمائية الرسمية بطريقة تساعد على تعبئة التمويل الذي يقدمه القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، أشير أيضا إلى ضرورة إعادة التفكير في الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك تلك المتعلقة بمشاريع الهياكل الأساسية. وأكد المتكلمون أيضا على الحاجة إلى دعم كل من التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وعلى أنه ينبغي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ألا يحول دون التعاون بين الشمال والجنوب.

٥٩ - ودارت مناقشة تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. وذكر أحد المشاركين أن الهدف ٨ (إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية) لم يتناول مسائل هامة من قبيل النمو الاقتصادي والحوكمة على الصعيد العالمي. وذُكر أيضا أن الهدف ٣ (تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) ينبغي أن تكون له أولوية إلى جانب الأهداف الأخرى. وأشير أيضا إلى الحاجة للتعجيل بإحراز التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في المناطق الريفية والمناطق المتخلفة عن الركب والدول المتضررة من النزاعات.

٦٠ - وجرى التأكيد أيضا على أهمية وجود آلية للرصد والمساءلة تتسم بالمصداقية في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وجرى التأكيد على أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن ينظر إليه على أنه آلية لاستعراض التقدم المحرز فيما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأشير أيضا إلى الحاجة إلى المزيد من الشفافية بشأن التدفقات المالية.